

فلسطينيو العراق في دوامة الإحصار: شهادات مقيمين وهاربين إلى لجوء جديد

في نيسان/أبريل 2003 انقلبت أوضاع الفلسطينيين في العراق رأساً على عقب جراء الاحتلال الأميركي لهذا البلد العربي، وياتوا جميعهم في عراء الصحارى بلا حماية؛ فلا سلطة تحميهم، ولا مرجعية يعودون إليها في شؤونهم، ولا هيئة دولية كالأونروا تمد إليهم يد المساعدة. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقدرتها، في هذا الميدان، محدودة جداً، وتكاد تقتصر على السعي هنا وهناك لإنقاذ بعض الذين عثرت بهم الأيام فوقعوا بين أيدي المجموعات الدموية والطائفية، وهي كثيرة. وأحوال الفلسطينيين في العراق اليوم مأساة متمادية بجميع صورها وجوانبها. وهؤلاء الذين ذاقوا ويلات اللجوء في سنة 1948، ما هم، بعد ستين عاماً، عادوا ليفتشوا عن أماكن جديدة يلجأون إليها بعدما ضاق بهم المنفى القديم، وسُدَّت السبل في وجوههم.

في سنة 1948، قبيل انسحاب الجيوش العربية من فلسطين، زار الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله وأخته الملكة عالية بعض قطعات الجيش العراقي المنتشرة في فلسطين، وشاهد، بأمر عينه، أحوال الفلسطينيين آنذاك، ولا سيما عائلات المتطوعين الفلسطينيين في فوج الكرم الذي كان يقوده الضابط العراقي مصطفى عبد الجبار. وعلى الفور أمر بترتيب نقل هؤلاء، وبعض سكان قرى عين غزال وجبع وإجزم الذين لم يتجاوز عددهم 4000 نسمة، إلى العراق ليكونوا ضيوفاً على الحكومة العراقية. وأسكنوا، في البداية، في معسكرات الجيش البريطاني في منطقة الشيبية في البصرة، ثم نُقل بعضهم إلى مجمع البلديات في بغداد، وبالتالي انتشروا، فيما بعد، في مدينة الحرة وحي السلام والزعفرانية والدورة ومجمع التجارة، وجميع هذه الأحياء هو في العاصمة بغداد. وحين توقفت العمليات الحربية الأميركية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين اندلعت حرب شاملة تقريباً على اللاجئين الفلسطينيين في العراق؛ حرب راح الفلسطينيون يتساقطون فيها ظلماً، في الوقت الذي كان هناك صحف، مثل جريدة "الصباح"، ومحطات تلفزة مثل "الفضائية العراقية"، تشن حملة اتهامات ضد الفلسطينيين، وتصورهم عملاء ومأجورين للنظام السابق. وفي معمعان هذه الأحداث اندلعت عمليات الطرد والتهجير القسري، ولا سيما من أحياء الدورة وأم المعالف والسيدية والحرة، فنُصبت الخيام مجدداً في نادي حيفا الرياضي لإيواء بعض المهجرين، وانتشرت عمليات الاختطاف والقتل التي كان يقوم بها "لواء الذئب"، وكان أشهرها ما جرى في 12 أيار/مايو 2005 عندما اختطف وقتل عشرات الفلسطينيين. ويقدر زكريا الأغا، مسؤول دائرة اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، أن أكثر من 500 فلسطيني قُتلوا أو فقدت آثارهم في بغداد خلال سنة 2006 وحدها ("الحياة"، 2007/1/24).

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الحكومة العراقية الموقته بادرت إلى إلغاء الإقامة الدائمة للاجئين، وفرضت عليهم المراجعة الدورية أمام السلطات الأمنية، وأوقفت إصدار وثائق السفر إلا بشروط تعجيزية. وكان نتيجة ذلك كله أن انشطر الفلسطينيون في العراق إلى ثلاث فئات: فئة ما زالت تقيم ببغداد وتعيش تحت هاجس القتل والاختطاف والطرد، وفئة حبيسة مخيمات الرويشد وطريبيل والهول والتنف والوليد عند الحدود مع الأردن وسورية بانتظار إيوائها في السودان والبرازيل وغيرها من دول الإحسان البشري، وفئة "نجح" أفرادها في تأمين الخروج شبه الأمن عبر شمال العراق وإيران بجوازات مزورة دفعوا للحصول عليها حصاد أعمارهم، إلا أنهم وجدوا أنفسهم وقد قادتهم خطواتهم إلى الهند ليتشردوا في أحيائها المدقعة بانتظار ما ستقره بشأنهم المفوضية العليا للاجئين (UNHCR). ومع أن الحرب التي شنت على الفلسطينيين في العراق هدأت في الآونة الأخيرة، وتبدلت أحوالهم في سنة 2007 قياساً على ما كانت عليه طوال سنتي 2005 و2006، غير أن العراق، على ما يبدو، ما عاد المكان الملائم والأمن للفلسطينيين.

بين بغداد ومخيم "الهول" في مدينة الحسكة السورية مئات الروايات عما جرى لهؤلاء الفلسطينيين. ولعل الكثير من هذه الروايات يتضمن مبالغات شتى، إلا إن الأكثر واقعية في ذلك كله أن هؤلاء اللاجئين باتوا الآن في عراء الأمكنة بعدما أمدنوا طويلاً انتظار المجهول. ومخيم "الهول" هذا كان سكانه غادروا العراق إلى الحدود الأردنية، وأقاموا بطريبيل، لكن السلطات الأردنية منعتهم من دخول الأردن فعلقوا على الحدود عدة أشهر حتى سمحت لهم السلطات السورية بدخول أراضيها، فوصلوا إليها في 9 أيار/مايو 2006، وأقاموا بهذا المكان، ثم بُنيت لهم منازل من الحجارة ذات سقوف من الزينكو. ولا يسمح لسكان هذا المخيم بمغادرته إلا بموافقة مسبقة، لكن التلاميذ

يدرسون في المدارس الابتدائية والمتوسطة لقرية "الهول" القريبة بانتظار الفرج والخلص من هذا الهول. والتحقيق الميداني الذي ننشره فيما يلي يحاول أن يعكس الصورة التي استقرت عليها أحوال الفلسطينيين الذين ظلوا في بغداد، أو الذين غادروا إلى التخوم العربية، أي إلى المنافي الجديدة، وبالتحديد إلى مدينة دمشق التي استقبلت عدداً من العائلات الفلسطينية الوافدة إليها من الحدود العراقية - السورية، وهي صورة تشكلت من أحاديث وشهادات ننشرها كما وردت على لسان أصحابها، ودونها كل من علي السعدي في بغداد ونبيل السهلي في دمشق من دون أي تدخل في مضمون هذه الشهادات.

صقر أبو فخر

علي السعدي* حكاية الأواني المستطرقة

هذه الروايات كأنها إحدى الليالي البغدادية كما وردت في حكايات ألف ليلة وليلة، لكن هارون الرشيد لم يكن حاضراً ليطلع على أحوال الرعية؛ فنهارات الفلسطينيين في بغداد تشبه لياليهم الحالكة الظلمة، لانعدام الكهرباء وسريان كابوس الخوف والموت الكامن خلف الجدران بقذيفة طائشة أو على يد مقنع مجهول السمات. "نحن محاصرون"، يقول صبحي رزق الذي كان يمارس مهنة التعليم في المدارس العراقية، وهو الآن حارس في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. "العراقيون انقلبوا رأساً على عقب، وتحولت مشاعرهم ضدنا. لم نكن نتصور هذا التحول في علاقتهم بنا. هنا لا أحد يسأل عنا، والقيادات الفلسطينية غائبة تماماً، وأوضاعنا سيئة. بطالة وخوف من المجهول، حتى إننا لا نكاد نجرؤ على مغادرة بنايات" (يقصد العمارات السكنية في حي البلديات القريب من بغداد الجديدة في الشمال الشرقي لمدينة بغداد، والمخصصة لسكن الفلسطينيين).

بداية الوجود الفلسطيني في العراق، كما يرويها توفيق عبد حسن، كانت حين زار الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله بن علي والملكة عالية قرى جبع وعين غزال وإجزم التابعة لقضاء حيفا. كان ذلك في سنة النكبة 1948. لقد صمدت هذه القرى في وجه الحصار الصهيوني ستة أشهر متواصلة، ثم، بعد سقوطها، نقل سكانها إلى جنين، وهناك خرجت امرأة فلسطينية ترتدي السواد بعد مقتل زوجها وأولادها الثلاثة، فخاطبت الوصي بغضب قائلة: "إن كنتم لستم رجالاً لتسترجعوا أرضنا، فسلحونا ونحن نقوم بذلك".

أمر عبد الإله بنقل سكان تلك القرى إلى العراق مع التعهد برعايتهم، وهناك - يتابع الأستاذ توفيق - وضعونا في مخيم الشعبية في البصرة، ربما لإبعادنا إلى أطول مسافة عن فلسطين. وقد خصصت الأمم المتحدة لكل عائلة آنذاك 300 فلس عراقي (100 فلس للسكن ومثلها للطعام وأخرى للخدمات). كنا نحو 5000 نسمة، ومع مرور الوقت نزح العدد الأكبر إلى بغداد واستقر فيها.

أرقام وحكايات

يذكر الكاتب والناشط الاجتماعي محمد المحمدي أن عدد الفلسطينيين المقيمين بالعراق بلغ 35.000 نسمة بحده الأقصى قبل سنة 2003، طبقاً لإحصاء قامت به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية - قسم شؤون الفلسطينيين، لكن بعد السنة المذكورة أعلنت مفوضية اللاجئين أن العدد لا يتجاوز 23.000، وهو العدد الحقيقي لفلسطينيي العراق اللاجئين منذ سنة 1948. أمّا الباقيون، فكانوا ممن قدموا في السنوات اللاحقة من الكويت أو الأردن أو غيرهما، حيث تزوج معظمهم واستقر هنا. لكن هؤلاء لم يتم إدراجهم في السجلات الرسمية كلاجئين. وتوفيق عبد حسن خبير مرموق برعاية ذوي الحاجات الخاصة وتأهيلهم وتدريبهم. كان موظفاً لأعوام طويلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، وبعدهما أحيل على التقاعد لبلوغه السن القانونية، استعانت به حكومة نوري المالكي من أجل إنشاء معاهد رعاية لذوي الحاجات الخاصة في البصرة والنجف والديوانية.

أمّا صبحي رزق، الذي يبدو يائساً أكثر من غيره، فيقول: "عندي سبعة أولاد هاجر جميعهم، إمّا إلى الموصل وإمّا إلى سورية وغيرها هرباً مما نتعرض له من الميليشيات. لم تكن معاناتنا قليلة حتى أيام النظام السابق، مع أن بعضنا كان ينتمي إلى حزب البعث". الحذر باد في أحاديث الفلسطينيين المقيمين ببغداد، لكن اسمي، الذي لم يكن مجهولاً تماماً لديهم، يبدد بعض الحذر، فضلاً عن أن كتاب التكليف الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

وانتمائي السابق إلى إحدى المنظمات الفلسطينية المعروفة، خففاً كثيراً من الحذر الأستاذ توفيق، بأعوامه التي تربو على السبعين، ونظرة الذي فقدته منذ أعوام، يسألني عن "أبو ماهر اليماني" وهل لا يزال حياً؟ محمد المحمدي، الصحفي والمتحدث البار وخريج كلية الآداب/قسم التاريخ، جرتني إلى حوار طويل خارج الموضوع، فحزنا في التاريخ العربي وديمقراطية الخلفاء الراشدين قياساً على الحكام العرب الحاليين والقيادات الفلسطينية في منظمة التحرير وفي السلطة الفلسطينية معاً، بـ "فتحها" و"حماسها"، وكأنه لا يحيد الحديث عن حكايتنا الحاضرة، ولا يريد أن أذكر أي شيء عنه شخصياً، أو عن المؤسسة الاجتماعية التي يرئسها والتي يطلقون عليها اسم "الأكناف"، مع أنها تقبع في بيت أرضي صغير في عمق المباني السكنية. وقد استغرقني العثور عليها وقتاً ليس قصيراً، وتطلب الأمر مروراً بزوارب يبدو الإهمال واضحاً عليها. كان الرجال قد تداعوا إلى القيام بحملة تنظيف في الحي بعد أن يسوا، على ما يبدو، من خدمات البلدية. السوق الداخلية تعج بالمتبضعين من الجنسين، لهجتهم تتراوح ما بين العراقية "الصافية" وتلك الممزوجة بلكنة فلسطينية. أمّا طبيعة الأعمال التي تقوم بها الجمعية فغير واضحة تماماً، لكنها تحاول أن تقدم شيئاً وسط تلك الأحوال الصعبة. وعلى الرغم من أن ما تقدمه ليس كثيراً، وعملها في أي حال ذو طبيعة اجتماعية، فإن رئسها يخشى أن تستهدف بشخصها أو بالقيمين عليها.

الأستاذ سعد توفيق، مدير نادي حيفا - أقدم المؤسسات الفلسطينية في العراق وأكثرها نشاطاً بعد جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - يقول: "كان نادينا يمارس مختلف النشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافية، بل كان محور الحركة للفلسطينيين في بغداد. لكننا اليوم نعيش حالة من الجمود بسبب الأوضاع القائمة". أسس نادي حيفا سنة 1973، وانضوى في إطار المجلس الأعلى الفلسطيني لرعاية الشباب والرياضة الذي أنشئ قبل ذلك بعامين، أي في سنة 1971. في البداية، كان اسمه نادي فلسطين ثم، وباقتراح من مسؤولين عراقيين آنذاك، تغير اسمه إلى نادي حيفا ولا يزال. كان النادي يشارك في الدوري العراقي لكرة القدم، وبرز بين لاعبيه لؤي حسني وصفوان عاطف وأمجد حلمي وغيرهم. كذلك برز لاعبون في الألعاب الرياضية الأخرى، مثل صبري جميل وصلاح سمور في الملاكمة، ومنهل فتحي ونائل يعقوب في كرة الطاولة، وأسامة شريف في كرة السلة. أمّا المديرين الذين تولوا على إدارة النادي فأذكر منهم فريد السيد ومكي أسعد وسواهما. واليوم أتولى (سعد توفيق) إدارة النادي. لكن أكثر المؤسسات الفلسطينية حركة ونشاطاً كان المجمع الطبي التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وعلى الرغم من أنه إدارياً لا يعمل تحت اسم الجمعية بشكل مباشر، بل إنه مسجل في الدوائر الرسمية العراقية باعتباره مجمعاً طبياً بإشراف نقابة الأطباء العراقيين، فإن اليافطة المرفوعة على مداخله تحمل اسم جمعية الهلال الأحمر.

كان المراجعون يتكدسون في الممر الضيق في الطبقة الثانية من المبنى، حيث تتوزع عيادات الأطباء من مختلف الاختصاصات، وكان جميع الأطباء من العراقيين باستثناء طبيب فلسطيني واحد، فضلاً عن مدير المستشفى الدكتور ناصر شعبان الذي لم نستطع مقابلته إلا في اليوم التالي، لغيابه في عمل خارجي، كما أخبرتنا المسؤولة الإدارية السيدة عبير خليفة.

يقدم المجمع خدماته في طب الأطفال والأمراض النسائية والصدريّة والمفاصل، علاوة على الأمراض الجلدية والعيون. وهناك عيادة خاصة لطب الأسنان ومختبر للتحاليل الطبية وجهاز سونار.

الفلسطينيون وصدّام حسين

يفند سعد توفيق قضية الولاء لنظام صدام حسين التي اتهم بها الفلسطينيون في العراق بالقول: "في ثمانينيات القرن المنصرم، أرسلت في بعثة خارجية باعتباري خبيراً بشؤون ذوي الحاجات الخاصة. كنت مندوباً من وزارة العمل العراقية التي كنت أعمل بها بصفة مستشار، وكانت القوانين العراقية يومذاك تسمح للخبراء باستيراد سيارة معفاة من الجمارك. لكنني كنت الوحيد الذي استثنيت من ذلك لكوني فلسطينياً. ثم صدر بعدها تعديل للقرار يشمل بمفاعيله العرب المقيمين هنا كافة. لكن القرار المذكور استثنى الفلسطيني من أحكامه. حينها قلت لهم: يبدو أن فلسطين إذا تحررت سوف تسمح لجميع الفلسطينيين بالعودة إليها، ويستثنى من ذلك فلسطينيو العراق".

"رواتبنا لا تزيد على مئتين وخمسين ألف دينار عراقي. وفي مثل هذا الغلاء، فإنها لا تكاد تسد الرمق"، يقول أحد الموظفين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، لكنه يقر بأن هذه حال العراقيين أيضاً. "أمّا الحصة التموينية، فنحن نحصل عليها بانتظام أسوة بالعراقيين، ولولاها لكانت الأمور أسوأ كثيراً".

يبدو الوضع هادئاً تماماً والحياة طبيعية في هذه المنطقة، فمنذ أشهر لم تسجل حوادث أمنية بارزة. ضابط الشرطة المسؤول عن حماية المنطقة، والذي يبدو مرتاحاً وهو يحتسي الشاي في نادي حيفا، يقول: "نعم، وقع بعض الحوادث والاعتقالات التي طالت أفراداً فلسطينيين، لكن ذلك كان في السنتين الماضيتين بعد تفجيرات بغداد الجديدة واكتشاف الخلية المسؤولة عنها، والتي تبين أن بين أفرادها بعض الفلسطينيين، وهم لا يتجاوزون الأربعة".

- "هل تعرف نظرية الأواني المستطرقة؟" سألت ضابط الشرطة الذي رفض التعريف عن اسمه. فنظر بدهشة لفجائية السؤال قبل أن يجيب مبتسماً: "أعرفها طبعاً، لكن ما علاقة ذلك بموضوعنا؟"

- "ألا يشبه ما جرى للفلسطينيين هنا بعض جوانب تلك النظرية؟ أحدهم يرتكب جرماً فيطال بمنسوبه جميع الأبرياء بالمقدار ذاته".

"هذا مستنكر ومدان قطعاً". يقول عالم الاجتماع العراقي الدكتور "أبو أمنة"، وهو مسؤول في أحد الأحزاب المشاركة في السلطة: "ما جرى للإخوة الفلسطينيين شمل العراقيين أيضاً. وبعض الحوادث التي استهدفتم لم يكن نهجاً للنيل من الفلسطينيين من دون غيرهم، بل مجرد حوادث متفرقة ارتكبها أفراد. لكن يمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل أفرزت نوعاً من التشنج طال، لا الفلسطينيين وحدهم، بل جميع العرب أيضاً، وساهم فيه ما كانت تبثه وسائل الإعلام العربية التي بدت كأنها تبارك قتل العراقيين وتشجع قاتليهم، إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت إلى حد بعيد في رداة الفعل التي شهدناها. تلك غيمة سوداء ستمر حتماً".

الدكتور ناصر شعبان مدير المجمع الطبي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني يؤكد ذلك بقوله: "أنا ولدت في العراق، ولم أسمع حتى اللحظة من يطالبني بالرحيل. الشعب العراقي مشهور بسرعة تحوله، فهو يغضب بشدة وينطلق غضبه بشكل جارف، لكنه سرعان ما يعود إلى طبيعته. حالنا الآن أفضل كثيراً مما كنا عليه في السنة الماضية. البلد يعيش أزمة كبيرة، وشعبه يدفع ضريبة التحولات التي يشهدها، لذا فنحن نعاني مثلهم. وأكثر ما يزعجنا الآن هو عدم وجود هويات تسمح للفلسطينيين بالحركة، ولا سيما أولئك الذين لا ينتمون إلى دوائر رسمية أو إلى جامعات ومعاهد يحملون بطاقتهم".

أسس المستوصف سنة 1990 بإدارة الدكتور أنور سالم العوادة، وكان تابعاً لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقد سمح له بالعمل الطبي شرط ألا تتحمل الدولة العراقية أي تكاليف مادية أو معنوية. أما الآن، فقد سجل المستوصف في وزارة الصحة ونقابة الأطباء تحت بند "مجمع طبي خيري"، وهو يعمل بموجب نظام الهلال الأحمر العراقي. بالنسبة إلى المساعدات العينية فقد جاءت من وزارة الصحة والهلال الأحمر العراقيين.

"المجمع الفلسطيني يمول نفسه"، تقول عبير خليفة مسؤولة الإدارة: "ونحن نستقبل ما بين 400 و500 مراجع يومياً وبدوامين: صباحي يمتد من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة الأولى ظهراً، ومسائي من الساعة 2 إلى الساعة 4 عصرًا. ونتقاضى عن كل مريض 3000 دينار للاختصاص، و2000 دينار للطب العام. هذا عدا المختبر والسونار وتخطيط القلب وعيادة الأسنان، لكننا لا نقوم بصرف الأدوية لعدم توفرها عندنا، والأغلبية الساحقة من مرضانا هي من العراقيين، وكذلك أطباؤنا".

"كان لدينا أربعة أطباء فلسطينيين"، يضيف الدكتور ناصر شعبان، "لكنهم هاجروا جميعاً ولم يبق إلا طبيب واحد فقط. ومن كان موظفاً في دوائر الدولة من الفلسطينيين ما زال يمارس عمله من دون عوائق، ولم يفصل أحد من وظيفته، وإنما جرت تعيينات جديدة للطلبة الفلسطينيين، وخصوصاً الدارسين في أكاديمية التمريض وكليات الطب والصيدلة والتربية وسواها، لأن الدولة تلتزم تعيين خريجي هذه المعاهد والكليات، وبالتالي يحصل الطالب الفلسطيني على تعيينه أسوة بالطالب العراقي، فليس هناك تغييرات في القوانين العراقية السابقة، لكننا نعاني سوء مستوى التطبيق، فهناك معوقات ناتجة من سوء الإدارة".

ذلك ليس كافياً لإزالة الحذر والشعور بالخطر لدى أغلبية الفلسطينيين في بغداد، مع أن المجتمع الفلسطيني لم يتحول إلى "غيتو" وإنما كان طوال وجوده منفتحاً على محيطه، ومرتبباً به بصداقات وشراكة مهنية وعلاقات اجتماعية أنتجت عدداً من الزيجات المختلطة التي لم تتعرض لأي مشكلات بسبب اختلاف الانتماء.

"أنا متزوج شيعية، وإحدى قريباتي تزوجت شيعياً كذلك". يقول أحد الرجال الفلسطينيين وهو يدفع عربته في حملة عمل تطوعي للنظافة في الحي، بينما يؤكد الأستاذ المحمدي أن عدد تلك الحالات بلغ 15 عائلة، أي فلسطينيات تزوجن عراقيين أو العكس.

هل تتغير الأحوال؟

العمال المياومون هم الأكثر تضرراً لامتناعهم من الخروج بحثاً عن عمل تحسباً لما قد يحدث، وكذلك أصحاب المصالح الخاصة. لقد برع الفلسطينيون في افتتاح ورش الحدادة وتصليح السيارات وأعمال الكهرباء والإلكترونيات بأنواعها، وكذلك في النجارة والخيطة وسواهما، وهؤلاء في معظمهم توقفت مصالحتهم بسبب المخاطر التي ربما يتعرضون لها. إلا إنهم بدأوا العودة إلى ورشهم وأعمالهم بالتدريج، وإن كان القلق ما زال يراودهم. لكن "ليس لنا من وسيلة أخرى"، يقول أحدهم.

المجتمع الفلسطيني هنا في بغداد تغلب عليه نسبة الشباب من الفئات العمرية دون الأربعين (55%). وترتفع بينهم نسبة المتعلمين من خريجي المعاهد والكلية (60%). كما يؤكد الأستاذ سعد توفيق، مدير نادي حيفا، ذلك ناجم عن السهولة النسبية في الانتساب إلى الجامعات والمعاهد العراقية، ولا سيما في السنوات السابقة. أما نسبة الأمية بين الفلسطينيين فتكاد تنعدم إلى حد كبير. والمفارقة في المجتمع الفلسطيني في العراق هي النسبة المرتفعة لعدد الذكور قياساً على عدد الإناث، والتي كانت تقدر بحسب إحصاء أجرته إحدى المنظمات الأهلية بالتعاون مع مفوضية اللاجئين بـ 57% للذكور في مقابل 43% للإناث. لكن الوضع لم يبق على حاله؛ فالهجرة الكثيفة للشباب الفلسطيني حالياً غيرت حتى هذه المعطيات.

أما الحديث الذي راج في أعوام مضت عن توطين مليون فلسطيني في العراق، والذي نال حيزاً من اهتمامات المحللين، وأثار حساسيات عالية لدى بعض الأوساط العراقية، فيبدو اليوم أنه سحب من التداول نهائياً، وتراجعت الحساسيات الوهمية التي ظهرت جراء تداوله بقوة في الأوساط العراقية. ■

(*) كاتب عراقي.

نبيل محمود السهلي*

شهادات عن معاناة

اللاجئين الفلسطينيين في العراق

"التنف" و"الهول" و"الرويشد" و"الوليد" أسماء جديدة أضيفت إلى مخيمات الرحيل القسري للفلسطينيين الذي بدأ منذ سنة 1948، حين أدت المجازر الإسرائيلية إلى طرد أغلبية الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنه، واضطر خمسة آلاف من اللاجئين إلى اللجوء إلى العراق. وقد مر اللاجئون الفلسطينيون في العراق بفترات مختلفة لم تتوقف معاناتهم في أثنائها قط. غير أن نكبة كبرى لحقت بهم بعد احتلال الجيش الأميركي بغداد في ربيع سنة 2003. ما هي معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ومن هو المسؤول عن تلك المعاناة، وعن قتل الفلسطينيين في العراق على الهوية بعد سقوط بغداد؟ أسئلة عديدة ربما تجد إجابات عنها من أناس عايشوا المعاناة التي دفعت بهم، في نهاية المطاف، إلى سورية. وفيما يلي بعض هذه الشهادات. ■

الشهادة الأولى

محمد خير السعدي

من مواليد قرية إجزم في قضاء حيفا سنة 1948

يسكن في منطقة الغدير في بغداد بجانب البلديات

"بعد سقوط بغداد، وفي أثناء سير السيد عمر (وهو من الطائفة المسيحية) بالقرب من منزله في منطقة الغدير، اختطفته ميليشيا جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر. وكان الهدف قتله على أساس أن اسمه عمر؛ أي أنه من أهل السنة. لكن بعد اكتشاف أمره على أنه غير مختون، أي غير مطهر بالعامية، وأنه مسيحي عراقي، تم إطلاقه. إن هذه الحادثة تدل على مقدار الخوف الذي ينتاب أمثالنا ممن عاشوا في بغداد.

”تتألف عائلتي من خمسة أشخاص: زوجتي وأنا وابن وابنتين. وقد بدأت المعاناة الحقيقية منذ سقوط بغداد، إذ أحسنا أن المحيط العراقي ينظر إلينا كأفراد غير مقبولين للعيش معاً، وسمعنا من بعض الجيران وفي السوق والشوارع والسيارة عبارات جديدة لم نكن نسمعها من قبل. وتركز حديث الناس العراقيين على أن الفلسطيني له امتيازات على حساب العراقيين، هذا في وقت كانت علاقة عائلتي جيدة بمحيطها من الطائفة المسيحية المسالمة في منطقة الغدير.

”تسارع خوفنا الحقيقي إلى أن بلغ ذروته بعد أحداث سامراء وتفجير ضريح الإمامين الهادي والعسكري في 22 شباط/فبراير 2006، إذ أصبح العداء للسنة واضحاً وللعرب أيضاً، وعلى رأسهم الجالية الفلسطينية في العراق. كانت زوجتي ترتدي عباءة الشيعة عند الخروج لشراء حاجاتنا من السوق أو في الشوارع. وعلى مدار الوقت كنا نفكر في الرحيل، وخصوصاً أن أسرتي مشتتة، ولا يسكن معي إلا زوجتي وابنتاي، أما ابني فاستقل في منزل وحده عندما عدت إلى بغداد من دمشق في سنة 2001.

”الإصرار على الرحيل تم بعد أحداث سامراء إذ أصبح القتل على الهوية شائعاً، ولهذا بدأنا التفكير جدياً في مغادرة العراق. لقد قُتل أخي حسام، وهو أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة، يوم 10/7/2003 في مدينة الصدر، وهو أول فلسطيني يقتل (تم إطلاق النار عليه من سيارة مسرعة في حي البنوك في مدينة الصدر، وكانت بالقرب منه زوجته، وقتل بمسدس كاتم الصوت، ودفن في مقبرة الإمام الغزالي وهي مقبرة للمسلمين السنة).

”بعد سقوط بغداد كنا نتحدث عن مستقبل مجهول ينتظر الفلسطينيين، بيد أن المعاناة المباشرة للعائلة بدأت فعلياً في سنة 2006، حين خُطف ابن أخي هاشم من جانب جماعة من وزارة الداخلية العراقية وتم إطلاقه بعد دفع خوة لهم تقدر بنحو 30.000 دولار أميركي، وكان اعتقل في حي الرئاسة بالقرب من مدينة الصدر.

”بعد سقوط بغداد مباشرة كنا نتوقع في بيوتنا قبل غروب الشمس خوفاً من المداهمة التي لاحقت أقاربي وجميع فلسطينيي العراق في تجمعاتهم. وعلى الرغم من الحرص الشديد والاختفاء، فقد داهم الجيش الأميركي منزلي في شتاء سنة 2004، وكان يرافقهم نفر من الجيش العراقي، ولم يسألوا عن الجنسية وإنما عن السلاح، وكان عندي كلاشنكوف واعترفت به وأخذوه فعلاً، كان ذلك قبل شيوخ القتل على الهوية.

”كنا نضطر إلى الخروج إلى أماكن متعددة من بغداد؛ فالبنك الكبيرة كانت تدرس في كلية الصيدلة في جامعة بغداد، والبنك الثانية كانت تدرس في ثانوية دجلة المسيحية في منطقة (52)، وهي منطقة مسيحية في الرصافة، وأغلبية المدرسات راهبات. وتخرجت البنك الأولى من كلية الصيدلة في سنة 2006، وحصلت الأخرى على التوجيهية – الفرع العلمي في السنة نفسها.

”استمرت حالة الخوف؛ فكان عنوان الاستمرار في الإقامة ببغداد عدم الاستقرار الفلسطيني والقتل على الهوية، وحركة أي فلسطيني كانت محفوفة بالمخاطر، وكنا نسمع في كل يوم جديد عن قتل مزيد من الفلسطينيين في البلديات ومدينة الحرية وفي غيرها من المناطق الأخرى.

”توترنا نفسياً عندما بدأ الهجوم على المنازل في البلديات بعد تفجير سامراء في 22 شباط/فبراير 2006. أصبحت الحياة مستحيلة لأن عملية قتل الفلسطينيين على أيدي قوات جيش المهدي الشيعية باتت تلاحق الفلسطينيين في المتاجر والمحلات والشوارع في بغداد. وفي 27 تموز/يوليو 2006 بعد إعلان نتائج ابنتي في كلية الصيدلة، والثانية في الثانوية العامة، غادرنا العراق بعد بيع بيتنا الصغير في منطقة الغدير في بغداد. أوصلنا إلى دمشق سائق مسيحي، ولم يعرف بخبر السفر حتى إخوتي. انطلقنا في الساعة الخامسة فجراً من بغداد التي ترعرعنا في جنباتها، والشعور كان مختلطاً بين خوف من ملاحقة قتل محتمل على يد عصابات مقتدى الصدر أو غيرها، وبين فرح لأننا قطعنا شوطاً من الهرب من دائرة الموت التي تلاحق الفلسطيني في العراق، وارتفعت معنوياتنا بعد الوصول إلى الرمادي. كان الخوف يزداد في الطريق بين بغداد والحدود السورية، ولا سيما عندما تقوم القوات الأميركية على الطريق بإغلاق الطرق وإقامة الحواجز التي لم نعرفها من قبل، وذلك بغية مرور مختلف القوافل الأميركية وليس لشيء آخر.

”لقد بلغت تكلفة عملية نقل أسرتي مع جوازات السفر نحو 1400 دولار. والآن، أنا لا أفكر في العودة إلى بغداد حتى لو حدث استقرار، وخصوصاً أنني عشت في دمشق 21 عاماً قبل العودة إلى بغداد في سنة 2001، فضلاً عن كون المزاج العام العراقي وكذلك السلطة المستحدثة في بغداد يلفظان وجود الفلسطيني في العراق.” ■

الشهادة الثانية

عزيز الفهداوي

من مواليد بغداد سنة 1953

موطنه الأصلي قرية جبع في قضاء حيفا

”برزت قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق بقوة من جديد بفعل معاناتهم؛ فكان الاحتلال الأميركي للعراق السبب الرئيسي في نكبة اللاجئين الجديدة. بدأت الحملة الإعلامية على الفلسطينيين في العراق بعد فترة وجيزة من الاحتلال، أي بعد 10 نيسان/أبريل 2003، حين قامت الصحف العراقية المستحدثة والناطقة باسم القوى العراقية التي جاءت مع الاحتلال بشن حملة مركزة ضد الفلسطينيين، واتهمتهم بالارتباط بنظام صدام حسين، ودعا بعض خطباء مساجد السنة في بغداد إلى عدم بيع اليهود الأراضي العراقية. كما فعل الفلسطينيون سنة 1948. وقد راجع فلسطينيون بعض الخطباء، فتقبل هؤلاء الملاحظات واعتذروا من على المنابر نفسها فيما بعد. ومن المساجد التي اعتذر خطيبها أحد مساجد منطقة البلديات.

”بعد أقل من شهر من احتلال الجيش الأميركي بغداد قام ملاك العقارات المستأجرة من الحكومة العراقية بملاحقة الفلسطينيين ومحاولة طردهم من البيوت التي يشغلونها منذ سنة 1959، إذ إن البيوت المستأجرة تتوزع على مناطق بغداد الجديدة والبتاوين والكرادة وحي السلام ومدينة الحرية، ويصل مجموع البيوت المذكورة في المناطق المشار إليها إلى 404 مساكن، وثمة مساكن متفرقة قليلة في أحياء أخرى من بغداد. ومنطقة البلديات التي تضم أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في العراق تقع في شرق بغداد على أطراف مدينة الصدر العراقية، أي في منطقة الرصافة، في حين يسمى غرب نهر دجلة ببغداد الكرخ.“ وفي هذا السياق يؤكد الفهداوي ”أن ثلثي الفلسطينيين يقطنون في منطقة الرصافة شرق بغداد (البلديات، بغداد الجديدة، الزعفرانية، البتاوين، الكرادة).

”في منطقة البلديات يقطن اللاجئون الفلسطينيون مجاناً في 16 عمارة سكنية، تتضمن 768 شقة، والعمارة مؤلفة من ثلاث طبقات وأربعة مداخل، وكان يقطن في البلديات قبل الاحتلال الأميركي في نيسان/أبريل 2003 نحو 1500 عائلة.

”عائلتي تتألف من ستة أفراد أنا وزوجتي، إضافة إلى ثلاث بنات وولد، خرج جميعهم إلى سورية ومن ثم إلى بيروت في اليوم الأول للمعارك قبل الاحتلال. وقد ساعد في تسريع الرحيل اتصال أهل زوجتي من بيروت بعائلتي بعد تحسس المخاطر القادمة. وفي 15 أيار/مايو 2003 عادوا إلى بغداد على أمل استقرار الوضع في العراق، وكان التفكير في أن يعيشوا كما يعيش العراقي في معاناته حيث نرى أن تملك الوثيقة الفلسطينية العراقية يؤكد لنا أن العراق هو ملاذنا القانوني، علاوة على أننا عشنا في العراق منذ ولادتنا، وتقاسمنا الحلو والمر مع الشعب العراقي الشقيق، وتبعاً لذلك يجب التكيف إزاء الوضع الجديد الناشئ بعد الاحتلال.

”ابنتي الكبيرة تخرجت من كلية الصيدلة، والبنات الثانية حصلت على معدل جيد في الثانوية العامة الفرع العلمي (92%)، وقبلت أولى هندسة وترفعت إلى الثانية، لكنني لم أستطع تسجيلها في جامعة دمشق إلا في السنة الأولى في كلية الهندسة.

”تحت ضغط الخوف والمعاناة بفعل قتل الفلسطيني على الهوية في بغداد رحلنا إلى دمشق في نهاية تموز/يوليو 2006، والآن أسكن في مخيم اليرموك بشقة مستأجرة بمبلغ 7000 ليرة سورية. أنا متفرغ في أحد فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وأحصل على راتب معقول، لكن ابنتي المتخرجة من كلية الصيدلة عاطلة عن العمل، والعائلة - بعد الهروب من الخوف - باتت تعاني هاجس الخوف من بناء مستقبل واعد، كما نعاني ارتفاع أسعار السلع في ظل عدم وجود مساعدات فلسطينية أو تبني الأونروا قضية لاجئي العراق عامة.

”كنت معتزاً بالعيش في العراق، وخصوصاً أنني أنتمي إلى قرية جبع في مثلث حيفا التي طرد أهلها واستقر أكثر من 95% من سكانها في العراق، بعد أن جلبوا مع الجيش العراقي في سنة 1948، وجدتي وجدتي لأبي ولأمي هاجرا إلى العراق في إثر النكبة الكبرى. لكن الأحداث تطورت بشكل متسارع، وكانت المحطة الأولى اتهام أربعة فلسطينيين من حي البلديات، منهم ثلاثة أشقاء من الحي المذكور، وخامس عراقي مختل عقلياً، بحادث تفجير في سوق شعبية في بغداد الجديدة في 12 أيار/مايو 2005. وبعد الانفجار بأقل من 12 ساعة قام لواء التدريب من مغاوير الداخلية باقتحام مجمع البلديات للاجئين الفلسطينيين بشكل عشوائي. وبعد عام من اعتقال الأربعة

المذكورين تم الإفراج عنهم من دون ضجيج على عكس ما كانت الحالة عند اعتقالهم، إذ بُثت المقابلات في الفضائيات ونشرت الكتابات في الصحف لتحميل هؤلاء الفلسطينيين جميعاً مسؤولية الأعمال التي طالت الأسواق الشعبية والتجمعات المدنية التي ذهب ضحيتها الأبرياء من العراقيين. وكانت عملية الاعتقال المذكورة بداية حملة منظمة شاملة ضد الفلسطينيين، أمنية - عسكرية، وتزامنت مع بدء استلام إبراهيم الجعفري رئاسة الحكومة وتعيين بيان صولاغ جبر وزيراً للداخلية. واستمرت الحملات الإعلامية ضد الفلسطينيين، فبدأت جريدة (الصباح)، والفضائية العراقية، وفضائية الفرات، و(الفيحاء)، بحملة يومية على العرب، فضلاً عن تحميل الفلسطينيين الدور الأهم فيما يسمى أعمال الإرهاب التي تطال حصراً المدنيين العراقيين. وكان الهدف من وراء ذلك تأليب الرأي العام العراقي على الفلسطينيين جميعهم لحملهم على الرحيل عن العراق. وتضمنت الحملات الإعلامية ما يلي:

"1 - الإساءة إلى الفلسطينيين وقضية فلسطين باعتبارها قضية مركزية ومقدسة لكل العرب والمسلمين والشرفاء في العالم.

"2 - فك ارتباط العراق والعراقيين بالعرب والعروبة من خلال فك الارتباط بالقضية العربية، وذلك في ضوء حادثة بغداد الجديدة واتهام الفلسطينيين بها.

أمّا المحطة الثانية، وهي الأخطر، فكانت حادثة الاعتداء على مرقد الإمامين العسكريين في سامراء يوم 22 شباط/فبراير 2006، وكان ذلك إيذاناً بحرب - مع الأسف - أخذت طابعاً مذهبياً طائفيًا ونجم عنها تدمير عشرات الجوامع حرقاً ونهباً في بغداد بصورة خاصة. وقد انعكس ذلك على الأقلية الفلسطينية منذ ظهيرة اليوم المذكور نفسه، إذ قامت مجموعات من ميليشيات ترندي الزي الأسود وتتبع مقتدى الصدر بهجوم على جامع الندى في حي البلديات. وبعد مقاومة الحرس تمكن المهاجمون من دخوله ونهب محتوياته وكتابة شعارات معادية للفلسطينيين على الجدران، وتم خطف سمير خالد وهو معوق فلسطيني كان خارج البلديات ذاهباً لطلب ابنه من المدرسة، ثم وجد بعد يوم وبالتحديد في 23 شباط/فبراير 2006 مقتولاً، وقد مورست عليه عمليات تعذيب متنوعة. إضافة إلى ذلك خطف وقتل ابن إمام جامع فلسطيني بالقرب من جامعة المستنصرية، ويدعى نواف، كما قُتل عدد من المخطوفين الفلسطينيين في شارع فلسطين قبل حادثة المستنصرية، أذكر منهم سمير جميل أحمد وهو تاجر إلكترونيات اختطف في كانون الثاني/يناير 2006، ووجدت جثته متفسخة، وتم التعرف عليها بصعوبة في الطب العدلي في باب المعظم في بغداد؛ كما عثر في الأسبوع الأول من آذار/مارس 2006 على هوية الحلاق الفلسطيني عادل محمد عطية الذي تم تبليغ أهله أنه قتل، وأن جثته المجهولة الهوية دفنت في مقبرة النجف [...]. وفي يوم الخميس الواقع فيه 23 شباط/فبراير 2006 تم اختطاف شقيقي القائم بأعمال سفارة فلسطين السابق في بغداد السيد نجاح عبد الرحمن، وفي اليوم التالي (الجمعة) عثر على جثتيهما في حي الأمين بالقرب من بغداد الجديدة ولم يسمح لأهلها بإقامة مجلس عزاء.

"شكلت أحداث الأربعاء في 22 شباط/فبراير 2006 وما بعدها صدمة كبيرة نجم عنها فوراً قناعة عميقة راسخة ملخصها أن لا مجال أمام الفلسطينيين بشكل خاص للبقاء والاستمرار في الحياة في العراق. فقد عشت حياتي كلها كأقراطي في العراق الذي ولدت فيه، لكن حالياً أصبح إعلان الفلسطيني هويته يشكل وحده سبباً لقتله؛ وبالتالي بدأ الاستعداد بعد انتهاء الامتحانات في صيف سنة 2006 لمغادرة العراق. وهذا ما جرى فعلاً في نهاية تموز/يوليو 2007.

"إضافة إلى المعاناة الأمنية التي واكبت حياتنا في العراق بعد سقوط بغداد وملاحقة الميليشيا الشيعية للفلسطينيين، وخصوصاً تلك التابعة لمقتدى الصدر، كنا نواجه معاناة معيشية كبيرة؛ فالكهرباء كانت تقطع في المنطقة التي أسكنها في بغداد 18 ساعة، وكنا نستعين على ذلك بمولد صغير، يعمل على البنزين الذي ارتفع سعره عشرات الأضعاف، والذي كان ثمة صعوبة كبيرة في تأمينه لتشغيل المولد، ولذلك اشترطنا في مولد كبير في الحي برسم شهري مقداره 50 دولاراً أميركياً للحصول على الحد الأدنى من الطاقة؛ كما كان يتم تأمين الغذاء من المحلات لكن بأسعار مرتفعة جداً.

"كنا نخاف ركوب السيارات أنا وأسرتي، ولا سيما بعد أحداث المرقدين في سامراء يوم 22 شباط/فبراير 2006. وكنت أتحدث بلهجة موصلية وأدعي أنني مسيحي عراقي كي أتجنب القتل على الهوية أنا وأسرتي. ومنذ التفكير في الهجرة إلى دمشق، بدأنا نجتمع ما يمكن حملة وهو لا يقارن بأثاث البيت الذي أثنناه منذ أكثر من عشرة أعوام. كانت الرحلة القسرية إلى دمشق هذه المرة محفوفة بالمخاطر، فضلاً عن الأعباء المالية العالية، إذ بلغت تكلفة وصول الأسرة إلى دمشق 1500 دولار أميركي.

”في المخيم الجديد القديم، أي اليرموك جنوبي دمشق، بدأ أولادي يتحسسون الأمان، لكننا نعاني ارتفاع أجرة البيت، وجراء عدم تشغيل ابنتي التي تحمل شهادة صيدلة، كما تزداد معاناتنا لأن الأهل مشتتون ما بين العراق وسورية ودول عربية أخرى. أتمنى العودة إلى العراق مع زوجتي الفلسطينية اللبنانية التي تعود في أصولها إلى قرية صفورية في الجليل الفلسطيني.“ ■

الشهادة الثالثة

فوزي حسن حبوب

من مواليد قرية القبيبة في قضاء الرملة

يسكن في مدينة الحرية في بغداد

”دفع القدر عائلتي من الرملة في اتجاه العراق، وقد تكون من العائلات القليلة من غير أهالي مثلث حيفا الذين كانت رحلتهم الإجبارية إلى العراق. درست المرحلة الابتدائية في مدرسة التضحية الابتدائية في مدينة الحرية، وهي مدرسة للذكور تحديداً. أما المرحلة الإعدادية فقد أكملتها في مدرسة الرسالة الخالدة في منطقة الدباش. لقد تفتحت عيوننا على لعب الأطفال، وخصوصاً (الدعابل) وكرة القدم في ساحات مدينة الحرية. كان آباؤنا وأجدادنا يتحدثون منذ الطفولة عن القرية، وهكذا تمت عملية نقل صورة الوطن والانشداد إليه بالتواتر. لم أحصل على شهادة الثانوية العامة بسبب حالة الفقر التي كانت أسرتي تعيشها، فعملت ميكانيكي سيارات بعد دورة ميكانيك في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية.“

”قبل الحرب بدأت حسابات النتائج المحتملة، وكنا نتوقع مجيء أيام سود في حال سقطت بغداد. وبعد الحرب وسقوط بغداد أصبحنا ضعفاء. كان الواحد منا، أقصد الجالية الفلسطينية في العراق، كالتطالب الكسول يخاف من أي سؤال. وأصبح الخوف على أشده بعد تفجيرات سامراء في 22 شباط/فبراير 2006، إذ كانت نظرات المحيطين بنا من الطائفتين الشيعية والسنية نظرات أخرى، لكن التهديد والوعيد كانا واضحين من جانب أفراد الطائفة الشيعية، ومن المفردات التي استخدموها بعد الاحتلال الأميركي للعراق: (راح اللي حاميكو): أنتم سبب أزمة العراق وسنطردكم منه؛ العراقي يسكن بإيجار وأنتم تحتلون بيوتنا، هذا علماً بأن في الحرية مجمعات سكنية (ملاجئ)، وفي كل مجمع 40 عائلة أو أكثر، إضافة إلى البيوت. وأصبح أحد الملاجئ في سنة 2006 مذبحاً لجماعة مقتدى الصدر، حيث يتم قتل جماعات من السنة بعد منتصف الليل بعد تعذيبهم. وكان في مدينة الحرية قبل الاحتلال 350 عائلة، معظمها من إجزم وعين غزال.“

”بعد أحداث 22 شباط/فبراير 2006 أصبح أخي مطلوباً من جماعة مقتدى الصدر، لكنه فر إلى تجمع البلديات قبل شهرين من حادث سامراء. كانت التهمة كما علمنا أنه من التكفيريين، وقد تمت ملاحقتي من جانب عصابات جيش المهدي على خلفية ذلك. فبعد أحداث سامراء بأربعة أشهر، كنت جالساً قرب المنزل مع شباب من الجيران من الطائفة الشيعية، وسمعت من شاب أن جيش المهدي يبحث عن بيوت فلسطينيين. دخلت البيت الساعة التاسعة مساءً وصعدت السطح بعد إخبار زوجتي ووالدي وبناتي الثلاث اللواتي تبلغ كبراهن ستة أعوام. بعد ذلك دخل شخص ملثم منزلي وقال هذا بيت فوزي وخرج، وبعد دقائق قرع الجرس ثانية وانهاالت الاتهامات والشتائم على أهل البيت والفلسطينيين عامة، وعلى والدتي المسنة التي فتحت الباب. ومن الاتهامات (أنتم صداميون وتكفيريون). وهددوا الوالدة وقالوا لها: (معكم حتى الصباح لترك البيت وإلا سنفجره في الساعة العاشرة صباحاً). فقامت أُمي بالدعاء عليهم، فنهرها وهددها وقالوا لها (أدخلي جواً)، مع السباب والشتائم، ثم ذهبوا وكان بينهم ملثمون وآخرون من شيعة الحي حيث نسكن. بقيت أنا والجيران الفلسطينيون جميعهم ساهرين حتى الصباح من الخوف، وقررنا بعد ذلك الخروج من العراق لأننا بتنا مهددين بشكل مباشر من جيش المهدي، فهم وحوش بكل معنى الكلمة.“

”حدث ذلك كله في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2006. حل رمضان وبقيت والدتي في البيت، بينما هربت أنا وزوجتي وبناتي إلى منطقة البلديات، أكبر تجمع فلسطيني في بغداد، على قاعدة (الموت مع الجماعة رحمة). وحصلت أُمي بعد مغادرتي على ورقة تزكية من مكتب السيد بالموافقة على عودتي إلى منزلي في الحرية. رجعت إلى البيت لأحمل أغراضي، فطوقني ثمانية أشخاص من جيش المهدي وقالوا لي: (سمعنا بك تبغ البيت). وقالوا

أيضاً: (أخوك إرهابي وصدّامي ويصلي، بتسلمنا أخوك أو تبيع البيت)، فأجبتهم بلا تردد: خذوا البيت. وبقيت الوالدة في البيت، بيد أنه تم طردها على يد جيش المهدي في اليوم نفسه الذي رحلت فيه، فبقيت عند جيراننا من الفلسطينيين في مدينة الحرية، واحتل جيش المهدي البيت بعد أن كانوا أقفلوه عدة أيام، ثم ما لبثت الوالدة أن لحقت بنا إلى البلديات بعد أيام. في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2006 رحلنا إلى سورية أنا وبناتي وزوجتي والوالدة، وكلفت عملية السفر 1200 دولار. سكنت عند عمتي في دمشق في مخيم اليرموك مدة قصيرة، ثم استأجرت غرفة على سطوح أحد البيوت في المخيم، واستطعت تأمين عمل كميكانيكي سيارات في محل خاص بعد ثلاثة أشهر من دخولي دمشق. لكن إيجار البيت كان 5000 ليرة سورية، ولم أحصل على مساعدة من أي مقيم فلسطيني، وبذلك كانت الأعباء كبيرة في ظل عدم ملكية بيت. والمعاناة في مخيم اليرموك تكمن في ارتفاع إيجار المنزل، فضلاً عن المصاريف اليومية للعائلة. وعلى الرغم مما جرى لعائلي من طرد ونكبة، فإن ضياع عام دراسي لابنتي الكبيرة كان بمثابة نكسة كبيرة أيضاً، إذ كان من المفترض أن تترفع إلى الصف الثاني الابتدائي، لكنني والحمد لله سجلتها مع أختها الصغيرة في الصف الأول في العام الدراسي المقبل 2008/2007 في إحدى مدارس الأونروا في مخيم اليرموك.

“لا أفكر في العودة، وإنما في البقاء في مخيم اليرموك بسبب الأمان، وخصوصاً أن ذلك يساعدي على تدريس أولادي وتحصيلهم العلمي. ثمة نكبة كبرى قد تكون أكبر من نكبة 1948، هي تلك التي أصابت اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وعائلي منهم. فوالدي موجود في مخيم الرويشد داخل الحدود الأردنية، وهو متزوج بعراقية موجودة معه، وكذلك شقيقاي فهما مقيمان أيضاً بالمخيم المذكور. إنها لمصيبة كبيرة بكل معنى الكلمة. أختي في مخيم الهول في الحسكة في شمال شرق سورية، ولي شقيقتان أخريان في بغداد، في البلديات تحديداً، فضلاً عن أخ يقطن في منطقة الدورة.

إنها النكبة الكبرى، لكنها هذه المرة حدثت على يد أبناء جلدتي في العراق. ■

الشهادة الرابعة

عدنان العثامنة

مواليد سنة 1956 ومن سكان مدينة الحرية

“كان الفلسطيني يُمنع من تملك البيت والسيارة والهاتف، وكذلك يُحظر عليه فتح رصيد في المصرف. في سنة 1998 تم استصدار القرار 23 الذي يسمح للفلسطيني بالتملك وفتح رصيد في المصرف وامتلاك سيارة، وينطبق ذلك على الشخص الفلسطيني الذي يحمل وثيقة فلسطينية عراقية، وتكون زوجته من حملة الوثيقة المذكورة أيضاً. أما حملة الجوازات العربية من الفلسطينيين في العراق فلا ينطبق عليهم القرار المذكور. تم توزيع البطاقة التموينية بعد حصار العراق في سنة 1992؛ العراقي والفلسطيني والدبلوماسيون والسفارات العربية والغربية من حقها الاستئثار ببطاقة التموين التي تتضمن مادتي السكر والشاي، والبقوليات فضلاً عن الصابون. كانت البطاقة التموينية تتضمن 11 مادة أساسية، وكل ثلاثة أشهر تضاف وجبة بيض ودجاج. كل ذلك كان يساعد في تأمين الغذاء لعائلي المؤلف من سبعة أفراد.

“كان الخوف يلاحقنا صباح مساء قبل سقوط بغداد، لأننا نعي تماماً أن سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين سيؤدي إلى محاربة السنّة عامة، ونحن الفلسطينيون محسوبون تلقائياً على الطائفة السنيّة. إضافة إلى ذلك كنت أرى أنه بسقوط النظام ستندلع حرب طائفية، وهذا ما حدث. بدأنا نتحسس الظلم منذ استلام الطائفة الشيعية السلطة التنفيذية في العراق. وكانت أطراف شيعية، مثل قوات بدر التابعة لعبد العزيز الحكيم، وحزب الدعوة الذي يرئسه إبراهيم الجعفري، رفعت شعارات مثل (أطردوا العرب) الذي تطور فيما بعد إلى (أقتلوا العرب). فبدأنا نتلمس المخاطر أكثر فأكثر، وظهرت تلك الشعارات في صيف سنة 2004.

“أخذت الأمور تتوضح في الدوائر الرسمية، ففي مديرية الإقامة أخذ الموظفون يتحدثون بشكل علني وواضح عن أن إبقاء الفلسطينيين في العراق غير مرغوب فيه، هذا وقد رافق تلك التوجهات عمليات سباب وشتائم كانت تنهال على الفلسطينيين في دوائر الحكومة جميعها، التي أفرزتها أوضاع ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق. وفي سنة 2005 قُتل ثلاثة فلسطينيين في شارع الكفاح قرب سوق الدخان، كانوا يعملون في تجارة المواد الكهربائية في

الشارع المذكور، وهم من سكان البلديات. وعلى ما أعتقد أن هؤلاء الثلاثة أصلهم من قرية إجزم في قضاء حيفا على الساحل الفلسطيني. وقد تم استلام الجثث ودفنهم بشكل جيد، لكن ذلك كان بمثابة إنذار بقتل مزيد من الفلسطينيين بغية طرد من تبقى منهم في نهاية المطاف. ومن الجدير بالذكر أن الفلسطينيين الثلاثة قتلوا بإطلاق النار عليهم وهم في داخل سياراتهم متجهين إلى منطقة سكناهم في أكبر تجمع فلسطيني في العراق، البلديات. بعد ذلك جرت عمليات القتل بشكل همجي ووحشي، وكان يُمثل بالجثث وتظهر عمليات التعذيب عليها. وبعد القتل المبرمج للفلسطيني على يد الميليشيات الشيعية، وخصوصاً ميليشيا مقتدى الصدر، كان يُمنع على أقارب القتلى من الفلسطينيين استلام الجثث. وقد جرت عمليات قتل كثيرين من الفلسطينيين في الطب العدلي عندما كانوا يحاولون استلام جثث أقاربهم لقاء فدية مالية تزيد على عشرة آلاف دولار في أغلب الأحيان. على سبيل المثال: ذهبت زوجة محمود العثامنة لاستلام جثة زوجها من الطب العدلي في بغداد، وعندما تأكدت أنه قتل من خلال الصور الموجودة على مدخل الطب العدلي، قالت: صورة زوجي غير موجودة، وذلك خوفاً من قتلها. وبالتالي انصرفت تاركة الجثة التي قامت الميليشيات بدفنها في مكان مجهول. ويذكر عدنان العثامنة أن الميليشيات كانت في كثير من الأحيان تقتل عدداً كبيراً من الفلسطينيين، وتطالب بمبالغ كبيرة لتسليم الجثث، فتأخذ النقود ولا تسلم الجثث التي يتم، في نهاية المطاف، دفنها في مناطق غير معروفة.

"كل ذلك كان المقدمات القاسية والمريرة التي دفعتنا إلى الرحيل في اتجاه سورية. بدأت أفكر في الرحيل عن مدينة الحرة بعد دخولي مديرية الإقامة لتجديد إقامتي، فوجدت نفسي وكأنني في طهران، لأن الصور واللافتات تشير إلى أن الدائرة غير عربية، علاوة على الشتائم التي انهالت عليّ. ورأيت أناساً سوقيين بكل ما في الكلمة من معنى، لا ينتمون إلى الإنسانية ولا يمتون إليها بصلة. غادرت في تموز/ يوليو 2005 إلى سورية وسكنت في مخيم اليرموك، وبدأت معاناة جديدة إذ لا يوجد عمل يليق بشهادتي العليا (في الجغرافيا) التي حصلت عليها في أواسط الثمانينيات من جامعة دمشق. وبينما كنت أعمل في تجارة السيارات في بغداد، أصبحت الآن أمارس عملاً متعباً، وهو تركيب المكيفات مع بعض الأقارب. وعلى الرغم من الجهد الذي أبذله فإن الدخل لا يكفي لسداد إيجار البيت وللحصول على غذاء وكساء لعائلتي. لكن ثمة أصدقاء ساعدوا في تسجيل أولادي في مدارس الأونروا في المخيم، ولم تكن العملية صعبة والحمد لله. كنت مرتاحاً لأن أياً من الأولاد لم يفقد عامه الدراسي سواء في الإعدادية أو الابتدائية (لدي خمسة أولاد). وحتى اللحظة (2007/7/8) لم أتلّق أي مساعدة عينية من أي جهة فلسطينية أو أي جهة أخرى، وعلمت أن ثمة مساعدات تم توزيعها على بعض اللاجئين الفلسطينيين، لكن معاناتنا هي أننا أصبحنا مشتتين بين العراق والأردن وسورية: الوالد في الأردن، وبعض إخوتي في العراق، وأنا ومعهم آخرون هنا في دمشق؛ وهذه نكبة أتمنى ألا تطول." ■

الشهادة الخامسة

لجنة الإغاثة الفلسطينية (ثابر)*

"نحن في لجنة الإغاثة، وكلاجئين فلسطينيين في سورية، ومن جيل يعتبر الجيل الثالث للنكبة، لا نعرف حياة اللجوء التي عاشها أهلنا في أثناء النكبة وبعدها. الخيمة بالنسبة إلينا صورة رمزية عشناها ورافقنا ذاكرتنا وتوارثناها عن أهلنا. دخلنا مخيم التنف فوجدنا الصورة أمامنا من أشخاص حقيقيين من لحم ودم، يعيشون النكبة من جديد. لم نستطع أن نفعل شيئاً سوى الذهول والتأمل؛ ثياب ممزقة، ووجوه فقدت معالمها وملامحها البشرية وتحولت إلى أشباه البشر.

"أحسنا أننا من الفضاء. عيون الأطفال والنساء والرجال في المخيم تترقبنا وتتابع خطواتنا، وليس أمامنا سوى أن نقول لهم نحن أهلكم، أنتم منا ونحن منكم، همنا همكم. تمنينا أن نضعهم في قلوبنا ونرسلهم إلى فلسطينا الجديدة الموقته (مخيم اليرموك)، وهنا جال في بالي أن أقول بصوت عال ومرتفع وبحنجرية متحشجة: كل قلوب الناس جنسيتي فلتسقطوا عنهم جواز السفر.

"أنشئت اللجنة بهدف تفعيل الدور الأهلي في الوسط الفلسطيني، وتزامن إنشاؤها مع إقامة مخيم التنف* (في 2006/5/14)، وهي تتألف من عدة أشخاص ممثلين للجنان أهلية في مخيم اليرموك، مثل مجموعة من لجنة "ثابت" و"مركز جفرا" للشباب، إضافة إلى مجموعة من الشباب الذين ينتمون إلى حركة "فتح" ومؤسسة أسر شهداء فلسطين في سورية. بدأ النشاط فعلياً في 2006/6/8 من خلال الحملة الأولى لدعم اللاجئين في مخيم التنف

(مواد غذائية تموينية)، إضافة إلى حُصْر وألبسة متنوعة داخلية وأوان زجاجية وأسطوانات غاز كبيرة، فضلاً عن فوط أطفال ونساء، وخضروات، وأحذية رجالية وولادية ونسائية، وحبال وملاقط غسيل ومكانس ومجاريد وناموسيات للأطفال. وتضمنت الحملة خبزاً ودجاجاً، وطرداً صحياً، لكن الخضروات كانت أساسية في الحملة، وكذلك مادة الثلج. وكان تمويل الحملة يتم من خلال مساعدات تأتي من المجتمع الأهلي الفلسطيني، من التجار والأصدقاء ومؤسسة أسر الشهداء في دمشق. أما النطاق الجغرافي للتبرعات، فهو المجتمع الأهلي في كل من مخيم اليرموك ودرعا وحمص.

”كان هدفنا منذ اليوم الأول لدخولنا مخيم التنف العمل على مساعدة أهلنا هناك على التحصيل العلمي والصحة، وخصوصاً أن نسبة الطلاب في المخيم – أي فئة الأطفال – ليست بالقليلة، إذ يتجاوز مجموعهم مئة طفل في جميع مراحل التعليم، الابتدائي والإعدادي والثانوي، مع الإشارة إلى أن هناك طلبة جامعيين. هذا مع العلم بأن تعداد سكان مخيم التنف هو 330 نسمة يتوزعون على نحو 87 خيمة. وقد ساهمت وكالة الأونروا في إنشاء مدرسة في المخيم تتألف من خمسة صفوف دراسية، كما أن الوكالة أخضعت عدداً من المؤهلين دراسياً لدورة مكثفة لتعليم الطلبة بحسب المنهاج التعليمي المطبق في سورية. والمدرسة عبارة عن مجموعة من الخيم بشكل دائري تتوسطها ساحة صغيرة، ولوحظ أن الطلاب على الرغم من أوضاعهم القاسية ملتزمون بالتعليم. وفي السياق ذاته هناك روضة للأطفال، واستطعنا نحن كلجنة تقديم مكيف يساعد على تخفيف الحرارة العالية، كما قدمنا إلى المدرسة كمية من القرطاسية. ولا بد من الإشارة إلى أن الطلاب قدموا امتحان الشهادة الإعدادية في دمشق، وإن شاء الله سنقوم كلجنة إغاثة فلسطينية بتكريم الطلاب الناجحين. بالنسبة إلى الصحة حاولنا تأمين هذا الجانب على قدر إمكاناتنا المتواضعة، بالتعاون مع عدد من الأطباء المتطوعين كانوا يأتون إلى المخيم لمعاينة المرضى، هذا مع العلم بأن الأونروا ساهمت في إرسال طبيب بشكل دوري كل يوم خميس، وهو أخصائي أمراض داخلية. لكن على الرغم من ذلك برزت مشكلة تأمين الأدوية للاجئين في المخيم، وبعد فترة استطاع الهلال الأحمر الفلسطيني إقامة نقطة طبية دائمة مكونة من طبيب وممرض، فتم بذلك حل الإشكالية الصحية نوعاً ما. ومنذ عدة أشهر بدأنا كلجنة إغاثة استقبال المرضى القادمين إلى مخيم اليرموك للعلاج، وقمنا بتأمين السكن والدواء والمصروف والغذاء في مدينة دمشق. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أننا كلجنة تبيننا علاج عدد من الحالات المستعصية، مثل المرحوم محمد صادق لطفي الذي كان مريضاً في الكلى ويحتاج إلى غسلها كل أسبوع تقريباً، وقدمنا له مبالغ مالية، كما ساعدنا مريضاً في عملية قسطرة قلبية اسمه محمد إسماعيل حسين، وكلفت عملياته 400 دولار. وقد تلقت اللجنة رسالة شكر على ما قدمته للإخوة في مخيم التنف، من دعم ومساعدة لتخفيف معاناتهم، والرسالة كانت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) مكتب دمشق، وكانت تحت رقم 2006/10/12/239.

”تحسنت الحياة المعيشية قياساً على فترة نشأة المخيم الأولى، إلا أن الإقامة الطويلة بالمنطقة قد ينجم عنها العديد من الأمراض الاجتماعية والإرهاصات النفسية الصعبة، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء كثير من المشكلات الاجتماعية التي يصعب تجاوزها. والحل هو الإسراع في إنهاء هذه المشكلة وإيجاد الحلول الملائمة للعالمين في مخيم التنف، وكذلك لقضية لاجئي العراق الفلسطينيين عامة، بحيث ترضي الحلول الأطراف كافة، وخصوصاً اللاجئين الفلسطينيين في العراق الذين يرون أن الحل هو في الخروج من العراق. وقد يكون الحل، في نظرنا كلجنة إغاثة، عن طريق جامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. لقد حاولنا جاهدين إدخال السرور إلى قلوب سكان المخيم وتخفيف معاناتهم بكل الطرق، سواء بتأمين بعض المطالب الخاصة وذلك لتخفيف الشعور عندهم بمسألة الحجز المفروض عليهم، أو بمساهمتنا في عقد قران خمسة أزواج وتسجيل المعاملات القانونية لإتمام زفافهم. وفي محاولة منا لإيجاد حل لقضية اللاجئين في مخيم التنف قمنا بزيارة العديد من الأحزاب في الجبهة الوطنية التقدمية السورية، وأرسلنا كثيراً من الرسائل إلى عدة أطراف فلسطينية وعربية. وكنا نتمنى، من جهة أخرى، مساعدة أهلنا في مخيم الهول، لكننا كلجنة لم نستطع الوصول إلى هذا المخيم القائم في شمال شرق سورية، وذلك لأسباب مادية، إضافة إلى أن وضع اللاجئين فيه بات أحسن حالاً قياساً على اللاجئين الفلسطينيين في العراق أو الرويشد أو الوليد أو التنف أيضاً. ويشار إلى أن تجمع لاجئي الهول بدأ في مطلع سنة 2006، إذ كانوا في منطقة الرويشد على الحدود العراقية – الأردنية، وتم إدخالهم بعد موافقة السلطات السورية. وفي هذا السياق يذكر أن تعداد سكان المخيم يبلغ نحو 300 لاجئ موزعين على غرف أسيمنتية ساهمت في بنائها كل من الأونروا والهيئات العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سورية.

أمّا بالنسبة إلى التعليم، فقد تمت الموافقة على دخول الطلبة إلى مدارس الحكومة في مدينة الحسكة. وفيما يتعلق بمخيم الوليد، وهو المخيم الناشئ على الحدود العراقية من جانب العراق، فإننا لم نستطع الوصول إليه لعدة أسباب. ويبلغ عدد سكانه 1100 لاجئ فلسطيني، ووضعهم صعب للغاية ولا يُحتمل، وهم عرضة لمحاولات خطف وقتل يومية من أطراف عراقية شيعية متوترة، ومن العسير وصول مؤسسات إنسانية إليهم، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد وقعت حالتا وفاة في المخيم بسبب الأمراض ونقص العناية الصحية. ■

(*) باحث في مكتب الإحصاء الفلسطيني في دمشق.

(*) هذه الشهادة هي خلاصة ما أدلى به كل من سعيد موعد المنسق العام للجنة الإغاثة، وأيمن جودة أمين سر اللجنة، وأبو أحمد طيراوية أمين الصندوق في مقابلة جرت في 2007/7/2. (المحرر)

(*) يقع المخيم في المنطقة الفاصلة بين الحدود السورية والعراقية. (المحرر)

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx